# نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العدد ١٤٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٩


## فلسطين :

## قمع المعارضين لا يدعم المفاوضين

تراقب المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الاهتمام تطور وتداعيات الأحداث على الساحة الفلسطينية فى الاونة الأخيرة، سواء ما تعلق منها بمسار المفاوضات الاسرائيلية– الفلسطينية ، أو ما يخص كيفية تعامل السلطة الفلسطينية مع المعارضين لها داخل مناطق الحكم الذاتى .

فمن ناحية، دخلت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حول المرحلة الثالثة من التسوية والتى تتزامن مع مفاوضات الحل الدائم .. دخلت مرحلة جديدة من التعثر الشديد بسبب المماطلة والمراوغة التى تنتهجها الحكومة الإسرائيلية وإنكارها لقواعد الشرعية الدولية وللحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، وفى مقدمتها حق اللاجئين فى العودة، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وفى الوقت الذى تبدى فيه السلطة الفلسطينية قدراً كبير من التساهل والمرونة مع المفاوض الإسرائيلى .. فقد أظهرت ضيقاً شديداً بالمعارضين لها داخل أراضي الحكم الذاتي ، وبادرت بإتخاذ اجراءات قمعية حاسمة وسريعة فى مواجهتهم. ففى ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أصدر عشرون مواطنا فلسطينيا «بياناً» انتقدوا فيه أداء السلطة الفلسطينية واتهموها «بالفساد والاستغلال وتضليل الشعب الفلسطينى» وحملوا الرئيس ياسر عرفات واتفاقية « أوسلو» مسئولية تدهور الأوضاع العامة للشعب الفلسطينى .

وقد بادرت السلطات الأمنية باعتقال سبعة من الموقعين على البيان، كما فرضت الإقامة الجبرية على السيدين بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس السابق وأحمد الحمد لله رئيس بلدية عنبتا السابق، وهددت برفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء المجلس التشريعي التسعة الذين وقعوا على البيان كما وصف الأمين العام لمجلس الوزراء الفلسطينى الموقعين على البيان بانهم «مجموعة ضلت عن الطريق الوطنى وتحركها وساوس وهواجس ذاتية». وكذلك نظمت حركة «فتح» تظاهرة مسلحة فى رام الله تأييدا للرئيس عرفات، واستنكر رئيس المجلس التشريعي موقف النواب التسعة واعتبر البيان «دعوة إلى الفتنة والاقتتال الداخلى».

وقد ساهمت الاجراءات القمعية فى انتشار البيان على نطاق واسع داخل الأوساط الفلسطينية، كما أجمعت مختلف الفعاليات والقوى السياسية الفلسطينية على إدانة تلك الاجراءات .. خاصة بعد الاعتداء بالضرب على النائب معاوية المصري واطلاق الرصاص عليه ، فى اعتداء وصف بأنه على صلة بتوقيعه على البيان سالف الذكر. وهو الأمر الذى حدا بالسلطات االفلسطينية إلى محاولة «احتواء الموقف» برفع الاقامة الجبرية عن بسام الشكعة وأحمد الحمد لله والتصريح بقرب اطلاق سراح المعتقلين.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تناشد السلطة الفلسطينية إلتزام معايير حقوق الإنسان وسيادة القانون فى تعاملها مع قضايا الحقوق والحريات العامة للفلسطينيين،كما تحث المجتمع الدولى إلى ممارسة الضغوط على سلطات الاحتلال الإسرائيلى من أجل الإقرار بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى.

## فى هذا العدد


ص ٢

أزمة نقابة المحامين فى مصر .. أزمة ديمقراطية أم أزمة مهنية؟

ص ٣

انتهاكات حقوق الإنسان فى ليبيا

ص ٥

المنظمة تدين جريمة اغتيال حشاني .

ص ٦

مجلس الأمة الكويتى يرفض منح الحقوق السياسية للمرأة

ص ٦–٧

مبادرات جديدة للسلام فى الصومال والسودان

ص ٨

المنظمة ترحب بالافراج عن المصريين العاملين فى الكويت

ص ٩

المنظمة تستنكر إبعاد أربعة من قيادات«حماس» عن الأردن

ص ١٦

مائة يوم على حكم باراك



نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان

## أزمة نقابة المحامين : أزمة ديمقراطية أم أزمة مهنية ؟.. من اصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الكتاب رقم (١٤) من سلسلة مبادرات فكرية بعنوان « أزمة نقابة المحامين: أزمة ديمقراطية أم أزمة مهنية؟ » من تأليف الاستاذ عبد الله خليل المحامي وأحد نشطاء حركة حقوق الإنسان فى مصر .

ويستعرض الكتاب الأزمة الحالية لنقابة المحامين وتسلسل وتصاعد مراحلها حتى انتهت إلى صدور حكم قضائى بفرض الحراسة على النقابة فى ١٩٩٥/١/٢٢ بناء على دعوى رفعها عدد من المحامين أعضاء النقابة.

يبدأ الكتاب بتمهيد يعرض لمبدأ استقلال الروابط المهنية للمحامين وأهميته فى ضوء المعايير الدولية للأمم المتحدة،كأساس لضمان الفصل بين السلطات وضمان لحرية ممارستهم للمهنة ومؤشر لايجابية دورهم فى إطار المجتمع المدنى ككل ولحماية سيادة القانون والمشاركة فى وضعه وتطبيقه، وضمان ومتابعة تطبيق حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية لغير القادرين . ومن شواهد ذلك إقرار «اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات» المتفرعة من لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة فى مشروع الاعلان العالمى لاستقلال القضاء والمحاماة، بأن: «المحامين فى أي مجتمع ونظام قانونى لا تحتل فيه سيادة القانون وحقوق الإنسان مكانة عالية يقصون إلى مرتبة دنيا ويصبح بالإمكان انتهاك استقلالهم وشرفهم وكرامتهم دون عقاب».

ويتتبع الكتاب فى الفصل الأول بمباحثه المختلفة العوامل الخارجية التى تعترض استقلال مهنة المحاماة، والتى وضحت فى تكرار الأزمات التى تعرضت لها النقابة سواء فى عهد حكومات ما قبل الثورة، وأهمها أزمات أعوام ١٩٣٤، ١٩٣٩، ١٩٤٤ أو ما بعدها ١٩٥٤، ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٨٣، والأزمة الأخيرة. وأرجع الكاتب هذه الأزمات إلى انتهاكات السلطة الحاكمة التى تتم أحيانا فى إطار القانون، مثل سوء استخدام التشريع وتعطيل القوانين، أو استغلال نصوص قانونية تتيح للحكومة حل مجلس النقابة المنتخب وتعيين مجلس مؤقت . ومن أمثلة ذلك أيضا، حرمان النقابة من مناقشة جوهر التشريعات القائمة والمقترحة وتجاهل دعوتها للمشاركة فى ذلك منذ العام ١٩١٣ . وحتى فى مجال وضع الدساتير والمراسيم الملكية وخلال الأزمات الدستورية المتتالية.

هذا بالاضافة إلى سياسة الدولة فى المؤسسات التعليمية، والتى أدت إلى إضعاف التعليم القانونى ووضع كلياته فى المستوى الأدنى ومصادرة الحقوق والحريات الأساسية للطلبة، مما أثر على الفهم الليبرالى للقانون وانخفاض وعى المحامين بالمثل العليا والواجبات الأدبية والخبرة فى ممارسة الحقوق والحريات والمشاركة، وزيادة البطالة بين المحامين وتدهور تأهيلهم القانوني والمهني، خاصة فى ضوء ما تتطلبه ظواهر العولمة والجات والشركات متعددة الجنسيات. فضلا عما أتاحه تدهور آداب المهنة من امكانيات سوء استغلال الحكومة لهم فى تكريس مقاصدها تجاه النقابة.

كما رصد الكاتب بعض الانتهاكات التى ترتكبها السلطات خارج إطار القانون، وتتمثل فى حصار النقابة خلال أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٧، ١٩٩٩، والملاحقة القانونية للمحامين واحتجاز بعضهم بدون محاكمة، مروراً بالتعذيب وحتى الاعتداء على حق الحياة (وفاة عبد الحارث مدنى المحامي بشبهة التعذيب) وعدم دعم الحكومة للنقابة فى مجال الخدمات القانونية للفقراء بهدف تقليص فعاليتها وتهميش دورها وشعبيتها.

وتعرض الكتاب فى الفصل الثانى إلى العوامل الداخلية فى إطار المهنة وداخل صفوف النقابة والتى أدت لتصاعد الأزمات داخلها وتقلص دورها، وتتمثل فى التناحر والشقاق وانعدام التضامن بينهم وقيامهم بتسييس المهنة ودور النقابة لصالح انتماءاتهم الحزبية خاصة مع تزايد.حجم تيار «الاخوان المسلمين» داخلها، وهو ما أتاح تدخل السلطة فى هذا الصراع من أجل تفجير المؤسسة من الداخل لإفقاد المهنة وقياداتها هيبتها ووزنها وخلق مواجهة مباشرة بين القضاء والنقابات المهنية، بحيث يخرج القرار السياسى فى صورة حكم قضائى بناء على دعوى من أعضاء النقابة ذاتها.

وفى الفصل الثالث يتتبع الكاتب السيناريوهات التى تتطور على نسقها وتتصاعد الأزمات داخل النقابة، وتتمثل فى استغلال العناصر الموالية للحكومة لحالة الانقسام السياسى بين أعضاء مجلس النقابة بتأليب التكتلات ضد بعضها (مجموعات حزب الوفد، الناصريين، الحزب الوطنى، الاخوان خاصة بعد زيادة ثقلهم داخل النقابة وتصاعد الصراع بينهم وبين الحكومة)، وإقامة التشكيلات الموازية المعارضة لأجهزة النقابة القائمة، واستخدام اسلحة الفساد وتخريب الذمم والحرب الكلامية وتصدير الصراع إلى نطاق واسع بين المحامين على المستوى الاقليمى، واتباع اسلوب التآمر بتقسيم نقابة القاهرة إلى نقابتين لاضعاف الجبهة المعادية للتيار الحكومى. ثم تشجيع الانتقال من الحرب الكلامية إلى الصدام المباشر والعنف والاستناد إلى شروط ميسرة غير منطقية بسحب الثقة من مجلس النقابة المنتخب مثلاً بناء على طلب ٥٠٠ عضواً فقط أو ١٠٪ من أصوات الناخبين.

ويعرض الكاتب ملابسات التطورات فى الأزمة الأخيرة وموقف القوى السياسية خلالها، ومن حكم فرض الحراسة، موضحاً

القوى التى حاولت تفويت الفرصة والقوى التى سعت للتصعيد والتعاون مع السياسة الحكومية خدمة لمركزها ونفوذها الذاتى.

وبعد التحليل القانونى للحكم القضائى بفرض الحراسة وإبراز جوانب النقد القانونية والمنطقية والواقعية لأساس صدوره وسند استمراره، يخلص الكاتب إلى النتائج والتوصيات التالية:-

١- أزمة نقابة المحامين هى تعبير عن أزمة الديمقراطية وأزمة المجتمع المدنى فى البلاد والمتمثلة فى استمرار سريان قانون الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨١ وفرض قيود على حرية تكوين الاحزاب السياسية وحق تكوين الجمعيات الأهلية وحرية إصدار الصحف وحرية الرأى والتعبير والتجمع السلمى، وغياب حق المشاركة وما يؤدى إليه من انعدام التجارب الديمقراطية فى مناقشة القضايا المهنية وسيادة ثقافة الإحباط والانسحاب.

٢- ضرورة مساندة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى لنقابة المحامين بما يشكل ضغطاً كافياً لحل الأزمة، حتى تعود النقابة دعماً وسنداً لمؤسسات المجتمع المدنى. وضرورة قيام القوى الديمقراطية وصحف المعارضة بنشر انتهاكات السلطة لاستقلال مهنة المحاماة.

٣- ضرورة تحصين النقابات المهنية- بإعتبارها من اشخاص القانون العام- ضد فرض الحراسة عليها نتيجة خطأ فى تأويل أو تطبيق القانون.

٤- تأكيد أهمية الوحدة والتضامن بين المحامين، والحرص على القيم والتقاليد المهنية والديمقراطية كسبيل أساسي للخروج من الأزمة وتفادي تكرارها.

٥- ضرورة احتواء العناصر الداعية للانقسام داخل النقابة والتى شاركت فى رفع الدعوى القضائية لفرض الحراسة واقناعها بطلب التنازل عن هذه الدعوى لكشف الدور الحقيقى للسلطة.

## إنتهاكات حقوق الإنسان فى ليبيا.. الرابطة الليبية لحقوق الإنسان

قامت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان - فرع ألمانيا بإعداد ونشر دراسة حول تقييم أوضاع حقوق الإنسان فى ليبيا ، بمناسبة الذكرى الثلاثين لتولى االنظام الحالى مقاليد السلطة فى ليبيا.

وأشارت الرابطة إلى أنها لاتهدف بهذه الدراسة إلى تقديم احصائية كاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان فى ليبيا وانتهاكات حقوق الليبيين فى الخارج طوال الثلاثين عاماً الماضية، حيث أن هذا الهدف شبه مستحيل نظراً لما تفرضه السلطات الليبية من تعتيم إعلامى على هذه الانتهاكات، والذى وصل لدرجة أنها أصبحت تمنع حتى نشر التطورات الايجابية التى تحدث من وقت لآخر فى ليبيا، مثل الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين ، لأن هذا النشر سوف يتيح فرصة التعرف على أنهم قد اعتقلوا يوما ما ،وسوف يكشف عما بداخل السجون من انتهاكات.

وضمن الاطار السابق، أشارت الدراسة إلى أن السلطات الأمنية الليبية تفرض منذ العام ١٩٩٣ على من يتم الافراج عنهم من المعتقلين السياسيين التوقيع على «إقرارات» يتعهدون فيها بعدم الافصاح (نهائياً) عما حدث لهم داخل المعتقلات، وكذلك عدم الادلاء بأى معلومات أو بيانات تتعلق بغيرهم من الأشخاص المعتقلين.

وقد بينت الدراسة أن السلطات الليبية قد مارست انتهاكات عديدة تتعارض مع ما وضعته من قوانين وطنية ، والتى جاءت فى الأصل مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما أظهرت ما يوجد فى النظام القضائي من أوجه خلل وقصور شديدة وماترتب على ذلك من تشجيع مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان وتمكينهم من الافلات من العقوبة.

وفى مجال حصر أنواع الانتهاكات ووضع تقديرات لعدد الضحايا خلال الثلاثين عاما الماضية .. خلصت الدراسة إلى أن مجموع انتهاكات الحق فى الحياة بلغت نحو ١٠٦٥٧ حالة تضم ٢٠٤ حالة إعدام فى قضايا سياسية، و٢٤ حالة اغتيالات سياسية فى الخارج، و١٠٩ حالات وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز، و٧٤ حالة وفاة داخل المعتقل غالبا بسبب نقص الرعاية الصحية، و١٠١٢٥ ضحايا اعمال العنف المسلح من أفراد السلطة ومعارضيها، و٨٢ حالة وفاة فى ظروف غامضة، فضلا عن ٢٩ محاولة اغتيال فى الخارج .

كما رصدت الدراسة ١٣ حالة اختفاء لاشخاص لا يعرف حتى الآن مصيرهم، وقدرت عدد المعتقلين السياسيين فى السجون الليبية بنحو ٣٠١٥٠ معتقلا لا تملك الرابطة معلومات دقيقة بشأن أوضاعهم داخل المعتقلات الليبية ، هذا بخلاف الأشخاص الذين تم الافراج عنهم خلال الفترة الماضية ، وعددهم يقترب من ١٠١٠٥ شخصاً .

وقد أدانت الرابطة الليبية انتهاكات حقوق الإنسان فى ليبيا، خاصة وانها لاتعانى أصلاً من أية مشاكل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية يمكن أن تؤدي محاولة معالجتها إلى ارتكاب هذا الكم الكبير من الانتهاكات وطوال هذه المدة. كما أهابت بأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية والأقليمية غير الحكومية العاملة فى نفس المجال ممارسة الضغوط على الحكومة الليبية لوقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان وحرياته الاساسية فى ليبيا. كما ناشدت السلطات الليبية بالإلتزام بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والقيام بإصلاح سياسي وديمقراطي شامل فى البلاد.

## أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

تناولت النشرة الاخبارية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى أعداد سابقة أهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تشكل الجانب الموضوعي من القانون الدولي لحقوق الإنسان ، وموقف البلدان العربية من تلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية (امتناع ،تصديق ،توقيع ،تحفظات) .وابتداءً من هذا العدد تتناول النشرة موضوع : أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

وتنقسم أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان إلى ثلاث هيئات رئيسية هى: الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، ومركز حقوق الإنسان. وفيما يلى عرض لأهم الأدوار التى تقوم بها تلك الأجهزة:

**١- الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية**

تتألف الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وتبدأ دورتها العادية فى شهر سبتمبر/أيلول من كل عام وتستمر حتى منتصف ديسمبر/كانون الأول، ويكون لكل دولة صوت واحد فى الجمعية العامة.

ومن بين وظائف الجمعية العامة وضع دراسات وتقديم توصيات بقصد «إنماء التعاون الدولي فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والاعانة على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز فى الجنس أو اللغة أو الدين. وتحيل الجمعية العامة إلى «لجنتها الثالثة» المختصة بالمسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية، ومعظم البنود المتعلقة بحقوق الإنسان والمدرجة فى جدول أعمال الجمعية.

ومنذ إقرار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان بواسطة الجمعية العامة فى العام ١٩٤٨ اعتمدت الجمعية اعلانات واتفاقيات عديدة لحقوق الإنسان تناولت عدة موضوعات، أهمها :- تحريم إبادة الاجناس والتمييز العنصرى، والفصل العنصرى واللاجئين، وعديمى الجنسية، وحقوق المرأة، والرق والزواج، والاطفال، والشباب، والأجانب واللجوء، التعذيب، التنمية.. الخ.

وتتفرع عن الجمعية العامة عدة هيئات فرعية معنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وهى: اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة؛ واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**٢- المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية**

يجيز ميثاق الأمم المتحدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن «يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها». وأن يعد مشاريع اتفاقيات لعرضها على الجمعية العامة وأن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية بشأن مسائل تتصل بحقوق الإنسان. وتنص المادة ٦٨ على أن « ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً للشئون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الانسان. وقد أنشأ لجنة حقوق الإنسان لمساعدته فى معالجة البنود ذات الصلة بحقوق الإنسان.

**(أ) لجنة حقوق الإنسان**

أنشأ ها المجلس فى عام ١٩٤٦ وتتألف من ممثلين عن ٥٦ دولة عضو يتم انتخابهم لولاية مدتها ثلاث سنوات. وتجتمع اللجنة سنويا لمدة ستة أسابيع وتقوم بوضع الدراسات وإعداد التوصيات ومشروعات الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما تنهض بمهام خاصة تكلف بها من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وتناقش لجنة حقوق الإنسان خلال دوراتها السنوية، الحالات والممارسات التى تنطوي على انتهاكات خطيرة ومنتظمة . فإذا وجدت أن الحالة فى «بلد» معين أو أن ممارسة بذاتها تنطوى على قدر كاف من الخطورة، فقد تقرر إجراء تحقيق إما عن طريق فريق من الخبراء يتسم بالاستقلال والموضوعية (فريق عامل) أو بواسطة فرد (المقرر الخاص) . وإلى جانب تقديم تقارير وإبداء توصيات إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة، فمن حق هذه الهيئات الخاصة اتخاذ اجراء عند وقوع انتهاك لحقوق الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات المحلية. وفى الحالات الخاصة التى تتطلب اهتماما عاجلا يجوز للمقرر الخاص أو الفريق العامل أن يتصل مباشرة بالحكومة المعنية فى محاولة لحماية الفرد أو المجموعة التى وقعت تحت التهديد.

وكان إنشاء الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٦٧ هو أول الاجراءات الخاصة، وكذلك اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى . و أنشأت اللجنة اجراءات خاصة أخرى تم إيقافها عندما تحسنت حقوق الإنسان فى تلك البلدان.

ومنذ عام ١٩٨٠ ، أنشأت اللجنة إجراءات خاصة لدراسة واتخاذ إجراء بشأن الممارسات المتعلقة بإنتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة فى كافة أنحاء العالم. ويطلق على هذه الاجراءات الخاصة «ولايات تتعلق بموضوعات معينة». ويوجد فى الوقت الحالي فريقان عاملان لهما ولايتان موضوعيتان يختص أحدهما بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ويختص الآخر بالاحتجاز التعسفى .كما يوجد ثماني مقررين خاصين ذوي ولايات موضوعية بشأن الاعدام بدون محاكمة أو باجراءات موجزة ،وبشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية ، أو بشأن بيع الاطفال أو استغلالهم فى الدعارة ، وبشأن المشردين

داخليا وبشأن التعصب الديني، وبشأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وبشأن حرية الرأى والتعبير، وبشأن استخدام المرتزقة كوسيلة للحيلولة دون ممارسة الشعوب حق تقرير المصير.

واعتبارا من عام ١٩٩٣ يقوم مقررون خاصون بفحص حالة حقوق الإنسان ورصدها فى افغانستان وكوبا والسلفادور وغينيا الاستوائية وهايتي وإيران والعراق وميانمار والسودان وأقاليم يوغوسلافيا السابقة. **(للموضوع بقية فى العدد القادم)**

.....

## الجزائر:
## المنظمة تدين جريمة اغتيال حشاني وتدعو أطراف الأزمة لتفويت الفرصة على الجناة

تتابع المنظمة بقلق بالغ مسار وتطور مسلسل العنف الدامي فى الجزائر باتجاه مزيد من التصعيد، بما ينذر بتفاقم عمليات القتل والاغتيالات والمذابح الجماعية خلال شهر رمضان على غرار ما كان يحدث فى السنوات الماضية، وبما يعرقل جهود «الوئام والمصالحة الوطنية » فى البلاد بعد أن قطعت خطوات ايجابية عديدة منذ تولي الرئيس بوتفليقة مقاليد الحكم إثر انتخابات ابريل/نيسان .

فخلال شهر نوفمبر/تشرين الثانى بلغ عدد ضحايا أعمال العنف والارهاب التى ترتكبها الجماعات الاسلامية المسلحة ما لايقل عن ١٥٠ شخص قتل معظمهم فى عدة «مذابح جماعية» وقعت فى المناطق الزراعية سواءً فى المدية أو الشلف والبليدة. وهو ماينذر بتصعيد جديد لأعمال العنف خلال رمضان ، حيث تعتقد تلك الجماعات أنها «تتقرب إلى الله» خلال هذا الشهر بإرتكاب مزيد من أعمال العنف التى تصفها بأنها «أعمال جهادية» فى سبيل الله .

وجاء اغتيال الشيخ عبد القادر حشاني يوم ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني أبرز مشاهد التصعيد فى مسلسل العنف الذى تشهده البلاد خلال الفترة الأخيرة، حيث استهدف اغتيال حشاني بالأساس، كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة نفسه، ضرب «معنويات الجزائرين» وعرقلة مسيرة «الوئام والمصالحة الوطنية» . ويعتبر حشاني أحد أبرز قيادات «الجبهة الاسلامية للانقاذ» المحظورة وهو من التيار «المعتدل» الذى ساهم بدور كبير فى تقريب وجهات النظر بين السلطات الحاكمة و«الجبهة الإسلامية للانقاذ» من أجل تبني حل سلمي للأزمة الجزائرية.

وفيما ظلت هوية الجناة حتى الآن محلا للعديد من التكهنات المتضاربة، فقد أجمعت ردود الأفعال داخل الجزائر وخارجها على إدانة اغتيال حشاني واعتبارها جريمة «سياسية» متعمدة تستهدف عرقلة جهوده للمصالحة الوطنية. حيث أعلنت مؤسسة الرئاسة أن عملية الاغتيال من تنفيذ «أعداء الوئام المدني والمصالحة» . كما أعلن الشيخ على جدي أحد أقطاب تيار المصالحة داخل الجبهة الاسلامية للانقاذ أن اغتيال حشاني «لايمكن أن يؤثر فى المسار العام للمصالحة لأن القضية تتعلق بإسلامنا ووطننا ودماء الألاف التى تسيل» . كذلك أعلن السيد مدني مزراق قائد « الجيش الاسلامى للانقاذ» انه لايزال متمسكاً بمشروع المصالحة، ودعا الرئيس الجزائرى إلى الاسراع بالكشف عن قتلة حشاني، والاسراع بإتخاذ «الاجراءات التى طالما انتظرها الشعب والكفيلة بزرع الأمل مجدداً فى النفوس» .

ورغم أن مزراق لم يحدد ماهية هذه الاجراءات، إلا أن المصادر أشارت إلى أن بعضها يتعلق بالسماح «لجبهة الانقاذ» بالعودة الى العمل السياسى مرة أخرى ولو تحت اسم جديد، وهو الأمر الذى نفاه الرئيس بوتفليقة.

ويتعلق بعض تلك الاجراءات أيضاً بما رددته المصادر من معلومات عن قرب نزول ثلاثة ألاف من عناصر «الجيش الاسلامي للانقاذ» من الجبال وعودتهم الى ذويهم، فى انتظار تنفيذ الخطة التى تنوى المؤسسة العسكرية مباشرتها بالاتفاق مع «الجيش الاسلامى» قبل مطلع العام القادم «بدمج» عناصر الجيش الاسلامى فى المؤسسة العسكرية أو «تشكيل قوة شبه عسكرية» يكون هدفها الأساسى تتبع عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة التى مازالت ترفض مساعي المصالحة الوطنية.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان اذ تدين بشدة أعمال القتل والاغتيالات والمذابح الجماعية التى تشهدها الجزائر، فإنها تهيب بأطراف الأزمة الجزائرية التمسك بمساعى «الوئام والمصالحة الوطنية» .

كما تناشد المنظمة السلطات الجزائرية بإجراء تحقيق قضائى نزيه فى جريمة اغتيال حشاني والاسراع بإتخاذ كافة التدابير والاجراءات اللازمة لتعزيز مسيرة الوئام المدني ومن أهمها: اطلاق سراح قيادات الجبهة الاسلامية والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، والغاء حالة الطوارئ واطلاق الحريات العامة.

.....

## الكويت :
## قرار موسف لمجلس الأمة برفض منح الحقوق السياسية للمرأة

فى ضربة قاسية للتطور الديمقراطي فى البلاد وللخطوات الرامية لكفالة مبدأ المساواة بين الرجال والنساء فى التمتع بحق المشاركة السياسية، رفض مجلس الأمة الكويتى للمرة الثانية خلال أقل من أسبوع منح المرأة حقوقها السياسية فى التصويت والترشيح فى الانتخابات العامة.

كانت المرة الأولى يوم ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثانى عندما أسقط مجلس الأمة المرسوم الأميري الصادر فى ١٦ مايو/آيار الماضي ويقضي بمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح والذى كان من المقرر سريانه بدء من عام ٢٠٠٣ . وجاء اسقاط هذا المرسوم، الذى صدر فى ظل غياب مجلس الأمة، نتيجة تكاتف التيار الاسلامي والقبلى من ناحية

والنواب المستقلين المتمسكين بإعمال الدستور حرفيا من ناحية أخرى، وجاءت نتيجة التصويت ٤١ صوتا لصالح اسقاط المرسوم فى مقابل ٢١ مؤيداً.

ولم يكن اسقاط المرسوم مفاجأة للمراقبين فى ضوء تشكيل مجلس الأمة الذى جرى انتخابه فى يوليو/تموز الماضى حيث يسيطر الاسلاميين على نسبة كبيرة من مقاعده. وبينما رفض التيار الاسلامي والقبلي منح المرأة حق التصويت والترشيح بدعوى مخالفته لاحكام الشريعة الاسلامية أو للعادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة، فإن التيار الليبرالى قد صوت ضده لأسباب إجرائية تتعلق بعدم وجود مبرر قوى يدعو الى العجلةفى اصداره فى ظل غياب مجلس الأمة.

وفى ٣٠ نوفمبر /تشرين الثانى الماضى رفض مجلس الأمة للمرة الثانية مشروع القانون المقدم من الحكومة والتيار الليبرالى بمنح المرأة حقوقها السياسية، وشهدت الجلسة المخصصة لمناقشة القانون نقاشات واسعة ومساجلات طويلة فى شأن الحقوق السياسية للمرأة، واستعان المتحدثون بعشرات الفتاوى والأحاديث النبوية وآراء العلماء.وجاءت نتيجة التصويت برفض ٣٢ صوتا لمشروع القانون مقابل ٣٠ نائباً صوتوا لصالح المشروع.

وفى حين شملت كتلة الرافضون للقانون نواب الاخوان المسلمين والسلف والسلفية العلمية والاسلاميين المستقلين والنواب القبليين، شملت الكتلة المؤيدة للقانون نواب الحكومة إضافة الى أصوات النواب ال١٥ من التيار الليبرالى والمستقل والشيعى. وكانت أكبر مفاجأت التصويت هي رفض رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافى مشروع القرار بجانب اثنين من نواب الكتلة الحكومية، فضلاً عن امتناع أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة السابق عن التصويت.

وقد أثار رفض المجلس لمشروع القانون حالة استياء حادة داخل الأوساط النسائية ودوائر حقوق الإنسان الوطنية والعربية، فقد احتشدت عدة مئات من النساء الكويتيات فى أروقة مجلس الأمة الكويتى، وهددن بالاعتصام داخل المجلس وطالبن الحكومة بضرورة التقدم بمشروع قانون جديد ومعاودة الجهود ضد ماأسمته «قوى التطرف التى ترفض حرية العمل السياسى وحق الترشيح والتصويت للنساء». وأكدت عدة جمعيات نسائية كويتية عزمها على التقدم بطلب لإحالة القضية للمحكمة الدستورية العليا فى الكويت بتأييد ودعم الحصول على حكم قضائى يؤيد منح الحقوق السياسية للمرأة، وذلك فى ضوء اصرار مجلس الأمة على رفض منح المرأة حقوقها السياسية.

.....

**الصومال:**

## مبادرة جديدة لإقرار السلام ووضع حد للإقتتال الأهلي فى البلاد

تراقب المنظمة ببالغ الاهتمام التطورات الجارية على الساحة الصومالية باتجاه تعزيز المبادرات السلمية لإنهاء أزمة تفكك الدولة وحالة الإقتتال الأهلي القائم بين الفصائل الصومالية المتنازعة منذ العام ١٩٩١ والتى أسفرت عن إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وانتشار المجاعات على نطاق واسع. ففي سبتمبر/أيلول الماضى أطلق الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر غيلة «مبادرة» جديدة لحل الأزمة الصومالية، وبالرغم من أنها لاتحمل مبادئ جديدة تختلف عما تتضمنه المبادرات السابقة عليها، والتى أطلقتها مصر وأثيوبيا وايطاليا وغيرهم من الدول والمنظمات المعنية بالشأن الصومالي، إلا انها تتميز – حسبما يصف المراقبون – بمدخل جديد للتعاطى مع الأزمة يتركز على «تحجيم الميلشيات المسلحة» فى مقابل إعطاء دور أكبر «للأعيان» وهيئات ومؤسسات «المجتمع المدني».

كما اكتسبت المبادرة الجديدة، أهمية خاصة من كون صاحبها وهو الرئيس اسماعيل غيلة «صومالى الأصل» وعلى دراية كاملة بتركيبة المجتمع الصومالى وكيفية التعامل معها. وكذلك حظيت المبادرة بتأييد واسع النطاق من المنظمات الاقليمية والدولية والدول المعنية.

وتنطوى المبادرة الجيبوتية على عدة مبادئ من أهمها: تشكيل مجلس نيابي قائم على أساس «المنطقة» وليس «العشيرة» ويتألف من هيئتين احداهما للشيوخ والثانية للحكماء السياسيين، تكون مدته ثلاث سنوات يتولى خلالها مهمة إعداد دستور إنتقالي للبلاد واجراء استفتاء حوله وتشكيل مجلس تنفيذى للعمل كحكومة مؤقتة، على أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم الدعم التقنى والمالي للتنفيذ.

كما تمنح المبادرة دور ايجابى لممثلى المجتمع المدني الصومالي وزعماء الفصائل المتنازعة من خلال استضافة محادثات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق واضح وحاسم بشأن المصالحة الوطنية. وكذلك تنص المبادرة على تحويل الفصائل الصومالية إلى أحزاب سياسية تتنافس بشكل سلمي فى الانتخابات العامة، وعلى تشكيل قوة شرطة صومالية تضم عناصر من مختلف الميلشيات.

وأهم مايميز المبادرة، بالإضافة إلى المبادئ السابقة، انها أقرت مبدأ اتخاذ «اجراءات عقابية» ضد زعماء الفصائل الذين يعلنوا رفضهم للمبادرة، وتشمل تلك الإجراءات فرض الحصار عليهم ومنعهم من السفر للخارج وحظر تقديم الدعم الأجنبى أو أى أنواع من المساعدة إليهم، وكذلك تجميد كل مواردهم بكافة أشكالها فى أى مكان توجد فيه..

فقد أشارت المبادرة بوضوح إلى أنه «فى حال اخفاق الإجراءات الواردة فى تحقيق الأهداف بسبب عرقلة واضحة من قبل قادة الفصائل المتحاربة سنواجه خيارين صعبين، الأول مواصلة عدم الإكتراث وعدم القيام بشئ ما ازاء حال الحصار الذى يعانيه

الصومال منذ عقد من السنين، والخيار الثانى هو أن المنظمات الإقليمية، التى تنتمي إليها الصومال، وكذلك الأمم المتحدة ستجد لزاماً عليها أن تقوم بإصلاح الوضع بكل الوسائل الممكنة، آخذة فى الاعتبار المبدأ الذى يقضي بعدم السماح لأى دولة أو لقادة فصائل متحاربة أن يقترفوا إلى مالا نهاية انتهاكات فظة لحقوق الإنسان ويحتجزوا بلداً رهينة إلى الأبد». وفى ذلك اشارة غير مباشرة إلى امكانية استخدام القوة والتدخل العسكري فى الصومال لتنفيذ المبادرة وإحلال السلام.

وتأمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى نجاح مبادرة «جيبوتي» فى وضع حد نهائي لحالة الاقتتال الأهلي فى الصومال ووقف الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

## السودان:
## جهود السلام لا زالت تراوح مكانها

مازالت المبادرات والجهود السلمية لايجاد مخرج سلمي للأزمة السودانية تراوح مكانها دون نجاح رغم التطورات المتلاحقة التى تشهدها من حين لآخر، والتى كان اخرها توقيع إعلان «نداء الوطن» فى العاصمة الجيبوتية يوم ٢٥ نوفمبر/تشرين الثانى بين الحكومة السودانية وحزب «الأمة» المعارض بزعامة السيد الصادق المهدي فى إطار مايعرف بالحوار السوداني–السوداني.

ويتوزع اعلان جيبوتى على أربعة بنود رئيسية وهى: (اتفاقية السلام، نظام الحكم، العلاقات الاقليمية والدولية، آليات الحل السياسي). ويشتمل البند الأول الخاص «باتفاقية السلام» على مجموعة المبادئ التى يجب أن تلتزم بها أطراف النزاع لانهاء الحرب الأهلية وعقد اتفاق سلام عادل وأهمها : أن تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات الدستورية، والاعتراف بالتعددية الثقافية والدينية والأثنية، إلزامية المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وإقامة حكم البلاد على أساس فيدرالي وتوزيع السلطات بين المركز والولايات، والمحافظة على قومية منشآت الدولة والعمل على إزالة آثار الحرب الأهلية. على أن يتم اعمال الاجراءات السابقة خلال فترة انتقالية مدتها أربعة أعوام ينظم فى نهايتها «استفتاء فى جنوب البلاد بحدوده عام ١٩٥٦ ليختار بين وحدة طوعية بسلطات لامركزية يتفق عليها أو الانفصال.

وفيما يتعلق بالبند الثانى «نظام الحكم» نص الاعلان على إلتزام القوى السياسية السودانية بإقامة نظام ديمقراطى تعددي يكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وان النظام الديمقراطى الملائم للسودان هو النظام الرئاسي الفيدرالي الذى يفصل بين السلطات الدستورية ويحدد السلطات الاتحادية والولائية، ومراعاة التعددية الثقافية والدينية والعرقية فى البلاد والالتزام بالتنمية المستدامة هدفا قوميا والنظر فى كافة المظالم وانصاف المظلومين.

كما وضع البند الثالث أسس العلاقات الاقليمية والدولية، وذلك بإقامة علاقات خاصة مع دول الجوار ذات المصالح المتداخلة مع السودان بما يحقق الاستقرار الأمني والتنموى، وإقامة علاقات السودان الدولية على أساس التعاون الدولي ودعم السلام والأمن الدوليين والشرعية الدولية.

و يؤكد البند الرابع «آليات الحل السياسي» على دور المبادرة الوطنية والحوار والتفاهم السوداني– السوداني، إلا انه يعلن الالتزام بضرورة العمل على انجاح المبادرة المصرية– الليبية والاسراع بعقد المؤتمر الجامع فى أقرب فرصة، وكذلك التأكيد على دعم مبادرة «الايجاد»، وضرورة التنسيق بين المبادرتين من خلال الحوار السوداني –السوداني وإعلان مبادئ «نداء الوطن».

وقد أثارت المبادرة الجديدة حالة من الجدل والخلاف الشديد سواء داخل أطراف النظام الحاكم فى السودان أو بين صفوف «التجمع الوطنى الديمقراطى» المعارض فى الخارج، كما أثار حفيظة بعض الأطراف والقوى الاقليمية المعنية بأزمة السودان.. ويرجع ذلك بالأساس إلى انفراد الطرفين دون غيرهما بتوقيع اعلان جيبوتى من ناحية، ومااشتمله الاعلان من بعض النصوص والمبادئ الخلافية أو تجاهله للبعض الأخر محل الاجماع.

فمن ناحية، ساهم اعلان المبادئ فى ظهور بوادر انقسام داخل صفوف «التجمع الوطنى الديمقراطي» حيث اعتبر التجمع ان الاعلان يمثل خروج عن الاجماع، وعن روح مقررات «أسمرا» للقضايا المصيرية التى تعد من الثوابت التى لا يمكن الحياد عنها. كما عقدت مجموعة من قيادات التجمع اجتماعاً أصدرت «بياناً» فى اعقابه اعتبر الاعلان لايمثل إلا أطرافه التى وقعت عليه، كما تضمن توصية بتجميد عضوية الأمين العام للتجمع وهو أحد قيادات حزب «الأمة» بسبب توقيعه على الاعلان. وكذلك تبني الناطق العسكري الرسمي للتجمع عملية تفجير أنبوب النفط فى شرق السودان يوم ٢٨ نوفمبر/تشرين الثانى، الأمر الذى اعتبرته الدوائر المعنية والمراقبين محاولة لنسف اعلان «نداء الوطن».

ومن ناحية أخرى، أعلنت أطراف داخل الحكومة السودانية نفسها رفضها للاعلان لأنه يخرج عن ثوابت النظام السوداني. كما صرح وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى فى أعقاب لقائه مع الصادق المهدي بأن اعلان جيبوتى يتضمن نصوص كثيرة غير واضحة وانه اشتمل نقاط لم ترد فى المبادرة المصرية–الليبية، وذلك فى اشارة الى «حق تقرير المصير» فى جنوب البلاد الذى أقره اعلان جيبوتى، وهو ما يثير العديد من المخاوف بشأن انفصال جنوب السودان عن شماله.

**الكويت :**

## المنظمة ترحب بقرار الإفراج عن المصريين فى الكويت

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار السلطات القضائية بدولة الكويت في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثانى بالإفراج عن جميع المصريين المتهمين بالتجمهر فى أحداث ضاحية «خيطان» بكفالة مالية .

وكانت المنظمة ، التى تابعت بقلق نتائج أحداث الشغب وتداعياتها في ضاحية خيطان فى ٣٠ اكتوبر/ تشرين الأول، قد أدانت أي خروج على القانون، وطالبت بتوفير الضمانات القانونية للمتهمين والتي يكفلها القانون والدستور في الكويت، وشكلت لجنة قانونية للمتابعة، وطلبت من الحكومة الكويتية السماح لها بإيفاد لجنة من محاميها للتعرف على الأوضاع القانونية للمحتجزين، كما تابعت المنظمة سير القضية بالتعاون مع الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وجمعية المحامين الكويتية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

وإذا كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ترحب بهذا التطور الإيجابى فى مسار القضية وتتطلع لاغلاق ملفها نهائيا، فانها تعرب عن ثقتها في نظام العدالة الكويتي ، وتقديرها للجهود التى بذلتها الحكومتين المصرية والكويتية من أجل احتواء آثار الأزمة على العلاقات الوثيقة بين البلدين على المستوى الشعبى والرسمي، ولكنها لازالت تعتقد أن الجهد الرئيسي للحكومتين المصرية والكويتية ينبغي أن ينصرف إلى معالجة جذور المشكلة وليس فقط أعراضها التى تتمثل فى القضية المنظورة أمام المحاكم، وفى مقدمتها كفالة ضمانات محددة للعاملين الوافدين، وضبط أعمال شركات التوظيف، وملاحقة المتلاعبين بالاقامات، كما تجدد المنظمة مناشدتها للسلطات الكويتية بإعادة النظر في نظام «الكفيل» الذي ينجم عنه الكثير من الاجحاف فى حق الوافدين العرب والأجانب.

**مصر :**

## إلغاء حبس الصحفيين فى قضية سب وقذف نائب رئيس الحكومة

تلقت المنظمة ببالغ الإرتياح الحكم الصادر عن محكمة النقض يوم ٥ ديسمبر/ كانون الأول بقبول الطعن فى الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بحبس كل من الصحفيين مجدى حسين (رئيس تحرير جريدة الشعب) وصلاح بديوي(صحفى) وعصام حنفى (رسام كاركاتير) عامين وتغريمهم ٢٠ ألف جنيه وتغريم الكاتب الصحفى عادل حسين (أمين عام حزب العمل) مبلغ ٢٠ ألف جنيه، وإعادة محاكمتهم أمام دائرة جديدة بمحكمة استئناف القاهرة.

وكانت هيئة الدفاع عن الصحفيين المحبوسين قد تقدمت بطعن فى الحكم السابق تأسيساً على إهداره «حق الدفاع» حيث أن محكمة الجنايات لم تستجب لطلباتهم ومنها ضرورة استدعاء د. يوسف والي (وزير الزراعة ونائب رئيس الحكومة) للمثول أمام المحكمة للإدلاء بشهادته، و رفضها النظر فى بعض المستندات التى تقدم بها الدفاع ، ورفضها إلزام الجهة الإدارية بتقديم أصل المستندات التى نشرتها جريدة «الشعب» والتى استندت إليها المحكمة فى حكمها بإدانة الصحفيين المذكورين بتهمة «السب والقذف». وقد اتفقت نيابة النقض مع دفاع المتهمين فى ان «الحكم معيب» وطالبت بقبول النقض .

وترجع وقائع القضية إلى ابريل/نيسان الماضى حيث تقدم وزير الزراعة ببلاغ إلى النائب العام ضد جريدة الشعب لقيامها بنشر مقالات وموضوعات صحفية ضده تناولت «عبارات تخدش الشرف والاعتبار واسندوا إليه أمور كاذبة لو صحت لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه» . وفور انتهاء تحقيقات النائب العام أحال القضية إلى محكمة جنايات القاهرة والتى أصدرت فى ١٤ اغسطس/أب الماضي حكمها السابق.

## .. وعدم توفير الرعاية الصحية فى بعض السجون المصرية

كما تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن بعض السجناء فى سجنى «وادى النطرون» و«دمنهور» لايتلقون الرعاية الصحية اللازمة. ومن هؤلاء السجناء أحمد عبد الرحمن عبد الرحيم الذى يعانى من متاعب صحية فى القلب والكلى والروماتيزم، وسعد محمود حسب النبى الذى يعانى من الاصابة بالانزلاق الغضروفى، والاثنان نزيلان فى سجن وادى النطرون. وكذا عبد الحكيم مروان صديق، نزيل سجن دمنهور الذى يعانى من أمراض الدرن وضيق التنفس وضيق صمام القلب.

وطالبت المنظمة السلطات المصرية بتوفير الرعاية الصحية اللازمة للسجناء ، ومراعاة ما تقضي به مواثيق حقوق الإنسان بشأن أوضاع السجون ومعاملة السجناء.

.....

**السودان :**

## اعتقال مواطنين بسبب انتماءاتهم السياسية المعارضة

تلقت المنظمة عدة شكاوى تفيد قيام سلطات الأمن السودانية بإعتقال عدد من المواطنين بسبب انتماءاتهم السياسية أو مواقفهم المعارضة:

– وتتضمن إحدى هذه الشكاوى أن السلطات اعتقلت فى مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي عددا من المواطنين المنتمين لطائفة «الأنصار» وحزب «الأمة» دون توجيه الاتهام إليهم، وقامت بإحتجازهم فى أماكن مجهولة وقطع الاتصالات معهم وعدم توفير الرعاية الصحية إليهم. ومن هؤلاء المعتقلين: عبد الله عبد الرحمن نقد الله وفضل الله برما وعبد النبى على أحمد وعثمان أبو القاسم سعد ومحمد ظريف وآخرون.

– كما تفيد إحدى الشكاوى أن سلطات الأمن اعتقلت فى شهر سبتمبر/ايلول الماضى عدداً آخر من المواطنين لانتمائهم لتيارات سياسية معارضة، وهم حامد عبد الله

حامد المحامى وعثمان محمد فرج شوربجى وسيد أحمد الخطيب.

– كما قامت السلطات فى ٤ يوليو/تموز الماضى بإعتقال الاستاذ حميد البشير إبراهيم المحاضر بجامعة الخرطوم وتفتيش منزله ومصادرة أبحاث علمية له، وذلك دون إذن قضائى ، ثم الإفراج عنه. وتفيد الشكوى أن السلطات الأمنية تلاحق المذكور بسبب أقواله أمام اللجنة الحكومية المشكلة للتحقيق فى موضوع الرق.

– وكانت المنظمة قد تلقت شكوى تفيد قيام سلطات الأمن السودانية بشن حملة اعتقالات فى أوساط المعلمين والنقابيين واعتقلت السادة محمد عبد الله حجازى وفيصل حسن الشيخ وعبد الرحمن محمد عبد الرحمن.

وقد تلقت المنظمة من **المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان** فى السودان «ردا» على هذه الشكوى، يتضمن أنه تم استدعاء المذكورين لجهاز الأمن الداخلى وتم استجوابهم حتى صباح اليوم التالى وأخلى سبيلهم فور انتهاء الاستجواب ولم يتعرضوا لأى إجراء تعذيبى أو ارهاق نفسى .

والمنظمة، إذ تشكر للمجلس الاستشارى اهتمامه بالرد على الشكوى الأخيرة، فإنها تطالب السلطات السودانية بكفالة حرية الرأى والتعبير التى تكفلها مواثيق حقوق الإنسان .

### .. واتهامات بتعذيب مواطنين

لاتزال المنظمة العربية تتلقى شكاوى متكررة تفيد تعرض مواطنين للتعذيب على أيدى أفراد من سلطات الأمن السودانية: فقد تضمنت إحدى الشكاوى أن جهاز الاستخبارات العسكرية قام بإعتقال سيدى محمد هدل فى «أرياب» شرق السودان وترحيله إلى «هيا » ثم الى «بور سودان» حيث تعرض للتعذيب قبل الإفراج عنه.

– وتتضمن شكوى أخرى أن أحد الضباط المتقاعدين ويدعى محمد أحمد الفقى كان قد اعتقل فى ٢٠ أغسطس/أب ١٩٩١ واقتيد إلى مقر جهاز الأمن حيث تعرض للتعذيب فى الفترة من سبتمبر/ أيلول إلى ديسمبر / كانون الأول من ذلك العام على أيدى ضباط من الجهاز من بينهم:– الكابتن عاصم كباش والكابتن محمد الأمين والضابط صلاح عبد الله. وتفيد الشكوى أن السلطات السودانية لا تزال تتجاهل شكوى المواطن المذكور واتهاماته لهؤلاء الضباط .

وطالبت المنظمة السلطات بالتحقيق فى هذه الاتهامات ومحاكمة المسئولين عن هذه الاعتداءات فى حالة ثبوتها.

### .. واختطاف أحد المواطنين

كما تلقت المنظمة شكوى بأن الاستاذ حميد مصطفى عبده المحامى قد اختطف مساء ٣١ يوليو/تموز الماضى إثر خروجه من مكتبه على أيدى جماعة مسلحة تتبع أحد الأجهزة الأمنية غير المعروفة، واقتيد إلى مكان مجهول ولايزال مصيره غير معروف وتنفى جهات الأمن معرفتها بالحادث.

وتطالب المنظمة السلطات السودانية بإجراء تحقيق قضائى للكشف عن ملابسات الحادث واتخاذ كافة الإجراءات لكفالة سلامة المحامى المخطوف و إفادة المنظمة بما يتوافر من المعلومات عن مصيره.

### .. ورد من المجلس الاستشاري بشأن إيقاف «صحيفة» معارضة

وكانت المنظمة قد تلقت شكوى تفيد أن السلطات السودانية قد أوقفت صحيفة «الرأى الآخر» إداريا عن الصدور، وذلك لنشرها مواقف بعض المعارضين لسياسات الحكومة.

وقد تلقت المنظمة من المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان فى السودان «ردا» على الشكوى يتضمن أن الصحيفة المذكورة قد خالفت عدة مواد من قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٩٩ ، وكذا بنداً من لوح شرف الصحافى الذى يلزمه بالنزاهة والدقة فى نقل المعلومات والتعبير والشفافية، وأن قرار لجنة الشكاوى ليس نهائيا بل يخضع للاستئناف ، كما أن قضية الصحيفة المذكورة معروضة حاليا أمام المحكمة الدستورية.

والمنظمة إذ تعبر عن شكرها للمجلس لاهتمامه بالرد على الشكوى، ترجو إفادتها بحكم المحكمة الدستورية ومايتقرر بشأن الصحيفة المذكورة، وتناشد السلطات السودانية بكفالة حرية الرأى والتعبير وفقا لما تنص عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

.....

**الاردن :**

## الإفراج عن معتقلي حركة حماس.. وإبعاد أربعة من قيادتها

قامت الحكومة الأردنية يوم ٢١ فبراير/تشرين الثانى الماضي بالافراج عن قادة وأعضاء حركة المقاومة الاسلامية «حماس» وعددهم ٢٠ شخصاً .كما قررت الحكومة حفظ الاتهامات فى القضية التى رفعت ضدهم أمام محكمة أمن الدولة بتهمة «مخالفة قوانين البلاد والانتماء إلى تنظيم غير مشروع» . وذكرت المصادر أن الافراج عن المذكورين جاء بقرار من العاهل الأردنى الملك عبد الله بن الحسين بناء على وساطة أمير دولة قطر.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بقرار الافراج عن قادة وأعضاء حركة حماس، فإنها تنظر بقلق شديد إلى قرار الحكومة الأردنية بإبعاد أربعة من قيادات الحركة عن البلاد وترحيلهم بشكل قسري إلى قطر، بإعتباره اعتداءً على حق المواطنين فى التنقل والاقامة والسفر وبحسبانه انتهاكاً خطيراً لممارسة حرية الرأى والتعبير بشكل سلمي ، وهو ما يشكل مخالفة واضحة لنصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التى صادقت عليها الحكومة الأردنية.

وكانت السلطات الأردنية قد قامت يوم ٢١ نوفمبر/تشرين الثانى بنقل السيد خالد مشعل (رئيس/المكتب السياسى) وإبراهيم غوشة (الناطق الرسمي لحركة حماس)

واثنين من أعضاء مكتبها السياسي ، وهما سامى خاطر وعزت الرشق، من السجن إلى مطار الأردن مباشرة حيث استقلوا الطائرة المتجهة إلى العاصمة القطرية. وبينما نفت الحكومة طابع «الابعاد القسرى» عن هذا الاجراء ، فقد أعلن خالد مشعل بأن ما تم له ولزملائه هو «ابعاد عن الأردن بشكل قسرى وليس بناء على طلبنا».

وقد أدانت مختلف الدوائر الحقوقية والمعنية بحقوق الإنسان واقعة ابعاد قادة حركة حماس الأربعة، وأعلنت نقابة المحامين عن عزمها الطعن فى القرار أمام القضاء الأردنى بإعتباره اعتداءً واضحاً على الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

.....

## تونس :
## عفو رئاسي عن محكومين بينهم إسلاميين

بمناسبة بدء ولايته الثالثة وحلول الذكرى الثانية عشر لاعتلائه السلطة، أصدر الرئيس التونسى زين العابدين بن على قراراً بالعفو عن ٣١١٣ من السجناء المحكومين، ومعظم من شملهم العفو من المحكومين فى قضايا الحق العام، كما شمل ٦٠٠ من المحكومين فى قضايا سياسية، ينتمون إلى حركة النهضة الإسلامية المحظورة.

ويعد العفو عن السجناء تقليداً فى مطلع كل ولاية رئاسية، ولكنه شمل للمرة الأولى سجناء سياسيين.

وقال مراقبون أن العفو بحق أعضاء حركة النهضة ليس مفاجأة، بعد أن تحطمت بنية العمل الحزبى الاسلامى، وسجل الاسلاميون تراجعهم عن الرغبة فى الوصول للسلطة، وبعد تقييد الحكومة لحركة المعارضة بشكل عام خلال الصراع بين السلطة والاسلاميين بحجة منع تكرار الحالة الجزائرية.

وقد تزامن قرار العفو الرئاسى بعدد من الوعود التى صرح بها الرئيس التونسى فى افتتاحه للبرلمان الجديد شملت النية فى إصلاح قانونى الصحافة والانتخاب، وعودة الصلاحيات للمحاكم المدنية بعد أن كانت سحبت لصالح المحاكم العسكرية.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بقرار العفو، فإنها تأمل أن يكون خطوة تتبعها خطوات أخرى نحو إطلاق سراح كافة المعتقلين وسجناء الرأى من أجل تعزيز أوضاع حقوق الإنسان فى البلاد.

## .. واستمرار محاكمة المرزوقى وبن جعفر

بدأت فى العاشر من نوفمبر/تشرين الثانى اجراءات التحقيق القضائى لكل من د. منصف المرزوقى الناطق بلسان «المجلس الوطنى للحريات» والرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ومطصفى بن جعفر مؤسس حزب «المنتدى الديمقراطى».

حيث مثل د. المرزوقى أمام قاضى تمييز محكمة تونس العاصمة، وذلك بسبب إصداره «بياناً» في ٢٣ اكتوبر/ تشرين الأول الماضي- عشية الانتخابات الرئاسية والتشريعية -ندد فيه بالعملية الانتخابية واجراءاتها. وكان المرزوقى قد تمت ملاحقته إداريا وقضائيا عدة مرات خلال هذا العام فى إطار الاجراءات التقييدية التى تفرضها السلطات التونسية على نشطاء حركة حقوق الإنسان التونسية، من بينها المحامية راضية نصراوى، وسهام بن سدرين وأخرين.

وترفض السلطات الترخيص للمجلس الوطنى للحريات إلا بشروط معينة، يرفضها مؤسسو المجلس ويعتبرونها ماسة باستقلالية المجلس، وتقوم السلطات بملاحقة كل من يعلن علاقته بالمجلس.

وفى ذات الوقت تستمر محاكمة مصطفى بن جعفر، حيث مثل أمام محكمة أول درجة بتهمة إصداره بيان ندد فيه بالانتخابات، ونشر أخبار مغلوطة، وقذف النظام العام، وخرق قانون الصحافة.

وكان بن جعفر قيادياً بارزاً بحركة الاشتراكيين الديمقراطيين قبل إنشقاقه عنها ليؤسس حزب « المنتدى الديمقراطى» -غير المرخص له- والذى يستهدف تشكيل جبهة واسعة لتحقيق الديمقراطية.

وكان المنتدى الديمقراطى قد خاض الانتخابات الأخيرة على قوائم حزب «التجمع الاشتراكى الديمقراطى»، الذى لم يحصل على أى مقعد. وقد وجه الحزب اتهامات للسلطة بأن النتائج جاءت سياسية وليست انتخابية، و عبر تفاوض بين السلطة والأحزاب التى مثلت فى البرلمان.

وجاءت محاكمات المرزوقى وبن جعفر فى وقت متزامن مع حملة انتقاد واسعة شنتها الحكومة التونسية على وسائل الاعلام الأجنبية التى انتقدت نتائج الانتخابات ، بل وأوقفت السلطات بث القناه الثانية الفرنسية لقيامها ببث حوارات مع معارضين شككوا فى نتائج الانتخابات وشرعيتها.

والمنظمة تناشد السلطات التونسية التوقف عن ملاحقة الناشطين فى مجال حقوق الإنسان وكفالة احترام حريات الرأى والتعبير والتنظيم لجميع المواطنين .

.....

## اليمن :
## اعتقال مواطنين دون توجيه اتهامات إليهم

لاتزال المنظمة العربية لحقوق الإنسان تتلقى شكاوى بشأن قيام سلطات الأمن اليمنية بإعتقال مواطنين دون توجيه اتهامات إليهم وتقديمهم للمحاكمة.

ومن الشكاوى التى تلقتها المنظمة قيام أجهزة الأمن فى سبتمبر/ايلول الماضى بإعتقال المواطن حسين غالب العلى عضو اتحاد الأدباء. وكذا اعتقال قوات الأمن السياسى بمدينة «عدن» فى أغسطس/آب الماضى المواطن جمال عبد الحبيب الذى كان يشغل منصب سكرتير عام النقابة العامة لعمال الأسماك، وكذا اعتقال المواطن عبد الوالى الخرسانى مدير مدرسة القدس بمنطقة «الحربان» فى يونيو/حزيران الماضى لعدم قيامه بوضع ملصقات الدعاية لمرشح الحزب الحاكم فى انتخابات الرئاسة.

كما تلقت المنظمة شكوى تتضمن أن إدارة سجن «تعز» المركزى قد دأبت على الاعتداء على السجين محمد سيف الكورى واستعمال العنف معه حتى أصبحت حياته معرضة للخطر.وطالبت المنظمة العربية السلطات اليمنية بالافراج عن المعتقلين أو تقديمهم لمحاكمات عادلة فى حالة ثبوت تهم محددة فى حقهم، وأن تجازى المسئولين عن الاعتداء على السجناء إذا ما ثبتت صحة الاتهامات المذكورة ضدهم.

**السعودية :**

## سحب الجنسية من عائلة بسبب جريمة ارتكبها أحد افرادها

تفيد شكوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن السلطات السعودية كانت قد أصدرت منذ أكثر من ٢٥ عاما قراراً بسحب الجنسية عن أفراد عائلة العجمى، وذلك بسبب ارتكاب أحد أفرادها جريمة وفراره من الأراضى السعودية.

وطالبت المنظمة السلطات السعودية بإعادة النظر فى قرارها الذى يحمل العائلة المذكورة بأكملها وزر ما ارتكبه أحد أفرادها، حيث أن سحب جنسية هؤلاء الأشخاص يحرمهم من حقوقهم فى العمل والتعليم والزواج والسفر ، الأمر الذى يتعارض مع حقوق الإنسان .

**فلسطين :**

## وفاة معتقل نتيجة لعمليات التعذيب

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن المواطن محمد أحمد شريطة قد توفى فى ٤ أكتوبر/تشرين الأول الماضى أثناء علاجه فى مستشفى «عاليا» نتيجة لعمليات التعذيب التى تعرض لها بعد اعتقاله من قبل جهاز الأمن الوقائى يوم ٢٨ سبتمبر/ايلول الماضى.

والمنظمةالعربية لحقوق الإنسان إذ تعرب عن استنكارها لهذا الاعتداء الجسيم إذا ما ثبتت صحته، فإنها تطالب السلطة الوطنية الفلسطينية بالتحقيق فيه وإنزال العقاب على مرتكبيه فى حالة ثبوته.

## ٠٠تواصل انتهاكات إسرائيل في الأراضى المحتلة

تواصل إسرائيل انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة، ضاربة عرض الحائط بكافة المواثيق وأحكام القانون الدولى الانسانى.

– فلا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلية مستمرة فى هدم منازل الفلسطينيين، وتقدر هذه السلطات عدد المنازل التى تنوى هدمها فى حوض «تابل» بالقدس بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء بحوالى ٩٠ منزلا، وقامت أخيراً بهدم منزل كامل أبو ديلة وعودة خضر ونجوى مطير، والذى كان يأوى ٢٤ عائلة أصبحت بلامأوى. كما هدمت منزل أسرة إيهاب تاجر فى قرية العيسوية بالقدس الشرقية، و ستة منازل فى «خان يونس» .

– وتواصل هذه السلطات اعتداءاتها على المواطنين الفلسطينيين وقتلهم عمدا برصاص جنود الاحتلال . وقد قامت أخيراً بقتل موسى فايز أبو هليل وإصابة ٢٦ من أهالى قرية بيت غول فى الخليل.

– ولاتزال إسرائيل ماضية فى تنفيذ مخططات الاستيطان وسلب الأراضي الفلسطينية، وبالرغم من المزاعم التى كان يرددها إيهود باراك عن إيقاف الاستيطان ، فإنه قد أصدر قراراً بالابقاء على ٣٠ بؤرة استيطانية كانت قد اقيمت فى أواخر عهد نيتانياهو على قمم المرتفعات تلبية لنداء شارون. كما صادق مجلس وزرائه على بناء آلاف من الوحدات السكنية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وقد تزايدت الأنشطة الاستيطانية فى الشهور الأخيرة فى قطاع غزة، وقام المستوطنون بتجريف ما مساحته حوالى ١٠ دونمات من قطعة أرض تبلغ مساحتها أكثر من ١٠٠ دونم فى رفح.

– ويواصل المستوطنون أعمالهم الاستفزازية للفلسطينيين وقد قامو – فى حماية جنود الاحتلال– يوم ٢١ نوفمبر/تشرين الثانى بإغلاق حاجزى «التفاح» و«السلطان» جنوب قطاع غزة، ومنع المواطنين والطلاب القاطنين فى منطقة المواصى من الخروج إلى المدينة، ومنع المدرسين من التوجه إلى مدارسهم والمزارعين والصيادين من مزاولة أعمالهم. وحاولت مجموعة من المستوطنين إرغام المواطنة الفلسطينية رفيقة عبد الله الكرد، من قرية الشيخ جراح، بالتنازل عن ملكية منزلها، وذلك بعد أن اقتحموا المنزل وحاولوا الاستيلاء عليه بالقوة والتهديد بالسلاح.

– ومن ناحية أخرى، تواصل إسرائيل معاملتها السيئة للسجناء الفلسطينيين منتهكة مواثيق حقوق الإنسان . وقد لجأت إلى نقل السجناء من القدس الى سجن «الشطة» فى إسرائيل بعد أن صادرت ملابسهم وامتعتهم وأجهزة الراديو والتليفزيون التى فى حوزتهم. ويلقى السجناء فى سجن «اشكيلون »معاملة سيئة، وقد تصاعد التوتر بينهم وبين إدارة السجن حيث قامت بالاعتداء عليهم بالضرب المبرح وحرمتهم من زيارات عائلاتهم وقامت بعزل ٥٠ معتقلاً منهم.

– هذا وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات عن الاعتداءات الجسيمة وعمليات التعذيب التى يتعرض لها السجناء اللبنانيون فى معتقل «الخيام »الإسرائيلى ، ومن بين هؤلاء السجناء الذين يخشى على حياتهم نتيجة للتعذيب الشديد على خليل سرور وسميح سرور ومحمد موسى رضا – الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠و٢٥ عاماً والذين اعتقلتهم قوات الإحتلال أخيراً.

## التنمية البشرية وحقوق الإنسان.. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن ندوة اوسلو (٢/٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨)

أصدر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة تقرير «التنمية البشرية وحقوق الإنسان» يتضمن أعمال ندوة «أوسلو» التى انعقدت خلال الفترة ما بين ٢-٣ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨. وقد بحثت الندوة موضوع العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان كموضوع رئيسى وذلك من أجل التأكيد على الترابط بينهما ، وأن التنمية البشرية المستندة على أساس احترام حقوق الإنسان يجب أن تضمن وتحترم حقه فى الحياة والكرامة الإنسانية والمشاركة والمساواة وعدم التمييز، وأن حقوق الإنسان سواء المدنية والسياسية أو الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنمية البشرية يمكن أن تكون علاقة دائرية، بحيث تدفع كل منها وتثرى الأخرى.

وتأكدت خلال المناقشات وجهة النظر المتبناه بواسطة برنامج الأمم المتحدة الانمائى ووكلات التنمية الأخرى والتى تتلخص فى أنه بما أن التنمية البشرية حق لكل البشر والأفراد فإن الفقر يعد فى حد ذاته انتهاكاً لهذا الحق.

كما أكدت التكامل والترابط بين جميع حقوق الإنسان، وأن التقسيم بينهما كمجموعتين كان اختياراً مفروضاً فى ظل سياسات الحرب الباردة . وفى إطار هذا الترابط والاندماج تأكدت أهمية النظام السياسى الديمقراطى كأساس لتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يضمن المشاركة وتعبئة المجتمع المدنى.

كما أكدت الندوة على ان الربط بين الالتزام بإعمال الحقوق الانسانية والموارد المتاحة يجب أن يكون ذو مضمون إيجابى ولا يجب التفرقة بين الحقوق على أساس أن الحقوق السياسية لا تتطلب أكثر من احترامها، بينما تستدعى الحقوق الاقتصادية توظيفاً للموارد، فكل الحقوق يحتاج اعمالها إلى موارد كافية، والمشكلة ليست فى مدى توافر الموارد بل فى مدى عدالة توزيعها . ومع ذلك فقد أثبتت المناقشة أن من وجهة نظر الاقتصاديين وخبراء التنمية فإن فكرة تساوى الحقوق وترابطها تبدو ضعيفة منطقياً وايديولوجياً لأنه فى الواقع العملى يجب أن تضع الحكومة وشركاؤها فى التنمية أولويات مترجمة لأهداف فى التخطيط والحركة، ولا يمكن التسليم بفكرة أن حقوق الإنسان «سلة واحدة» فى مجتمعات تعيش شعوبها على حد الكفاف .

وركز بعض المشاركين على فكرة تقنين حقوق الإنسان والعمل على مواجهة الانتهاكات من خلال دعم الأدوات والآليات القانونية للمعالجة والتعويض، والتى بدونها تصبح حقوق الإنسان مجرد آمال. بينما ركز البعض على جدوى تطوير حقوق الانسان من خلال اشراك الحكومات فى برامج الحوار والتعاون .

كما أُبديت بعض المخاوف من أن يؤدى إدماج حقوق الإنسان فى نهج التنمية، وخاصة فى مجال المساعدات التى تقدمها المؤسسات المالية الدولية/ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى/ يمكن إساءة فهمه بإعتباره إملاءاً لشروط المساعدة والتمويل، بل ان إطار حقوق الإنسان بمفهومها الشامل يمكن أن يستخدم لتفادى الانعكاسات السلبية لسياساتها فى المساعدة. فيجب أن تلتزم هذه المؤسسات بالشرعة الدولية التى تركز على كل حقوق الإنسان وليس السياسية والمدنية فقط. وان الالتزام بتوفير حقوق الإنسان لم يعد مسئولية السلطات الدولية فقط، بل إنه مع تقليص دور الدولة وضحت ضرورة قيام القطاع الخاص بما فى ذلك الشركات عابرة الجنسيات ومؤسسات المجتمع المدنى بدور أكبر فى المشاركة والمساهمة.

وحظيت قضية التأثيرات العابرة الحدود للاقتصاد العالمى على حقوق الإنسان بمناقشات موسعة، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وأنظمة التجارة وتدفق رؤوس الأموال وتأثير الأزمة فى جنوب شرق آسيا والاتحاد السوفيتى السابق، واحتمالات امتدادها لدول أخرى. وقد وضح أن سياسات القوى الاقتصادية والمالية العالمية سواء الحكومية أو غيرها قد أدت إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة وأثرت على حقوق الإنسان وأثبتت ضآلة دور الدولة فى الحماية والتطوير مما يستدعى مراجعة آليات حقوق الإنسان لاستيعاب ومواجهة هذه التأثيرات.

يشهد العالم اتجاها متزايداً للنمطية فى إطار السياسات الاقتصادية الوطنية، وتتمثل فى ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والانفتاح والتنافس التجارى. ولكنها معايير لم تنجح فى تحقيق نمو اقتصادى دائم فى الدول النامية بل أدت إلى التفاوت الاجتماعى وزيادة الفقر لانخفاض مستوى الأجور مع تزايد البطالة، وبالتالى عدم المساواة. هذا بالاضافة إلى أن سياسات القوى المالية والاقتصادية الدولية أدت إلى تضييق هامش الاختيارات المتاحة وأصبح نمط مناقشة وزير المالية لميزانية الحكومة فى واشنطون نمطاً شائعاً فى الدول النامية. وهذا يثير أهمية الوقوف أمام اكتساح قوى السوق لحقوق غالبية الشعوب لصالح البعض الآخر.

وأوضحت المناقشات ان الترتيبات التجارية المتخذة حالياً تشكل أخطر آلية لانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأن المساواة فى التعامل مع أطراف غير متساوية يؤدى إلى نتائج غير متكافئة وزيادة التفاوت بين الشمال والجنوب. كما تم التعرض لمشكلة العقوبات التجارية وتأثيرها على أوضاع العمالة والظروف الاجتماعية بإعتبارها استخدام من طرف واحد للقوة الاقتصادية مما يؤدى لتأخير التنمية. وطالب المشاكون بضرورة تحسين ظروف العمل فى الدول النامية من خلال التعاون الاقتصادى طويل المدى لمكافحة الفقر وضرورة مساهمة منظمة العمل الدولية من خلال مواثيقها فى وضع

«كود» جديد لمعايير العمل فى القطاع الخاص والتدخل الحكومى المناسب بما لايخل بنمو قوى السوق. وكذلك دور منظمة التجارة العالمية التى لم تعد المنتدى المناسب لحماية الدول الضعيفة وضرورة تعاون نشطاء حقوق الإنسان والتنمية البشرية فى نقد النظام التجارى الدولى. وطالب البعض بضرورة تضمين الاتفاقات التجارية الدولية نصوصاً خاصة بحماية حقوق الإنسان، بحيث يكون انتهاك حقوق الإنسان فى حد ذاته خرقاً لهذه الاتفاقات.

أصدرت الندوة فى ختامها عدة توصيات تتمثل فى :

١- تبنى نهج حقوق الإنسان فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية البشرية، بوضع آليات للاصلاح والحماية والتطوير وتعبئة المجتمع المدنى. وتوجيه الحكومات والقوى الاقتصادية الدولية والوطنية أهمية خاصة لمواجهة واستيعاب الآثار السلبية، المترتبة على العولمة،على الاستقرار والإندماج الاجتماعى.

٢- ضرورة وضع معايير إدارية وقضائية لمعالجة ومواجهة التأثيرات السلبية لنمط التنمية على حقوق الإنسان وحرياته الاساسية ،كما فى حالات التعويض عن حالات الترحيل أو مساعدة غير القادرين فى مواجهة الرسوم المفروضة على الخدمات الاساسية ، وبمعنى شامل مساعدة « ضحايا التنمية والعولمة» .

٣- السعى لتطوير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقياس التقدم فى إعمال حقوق الإنسان مثل تقرير التنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وسجل «التنمية البشرية»الذى يضم أيضاً سجل «الفقر البشرى».

٤- أهمية تأكيد التطور الديمقراطى ودولة المؤسسات وحكم القانون.

٥- ضرورة حماية وتوفير الحق فى المعلومات والتعليم والتوعية بحقوق الإنسان وضمان حقوق الإنسان عالمياً بإيجاد تفهم عام لها فى كل المجتمعات المحلية.

٦- دعم وتقوية اللجان الوطنية لحقوق الإنسان لضمان مشاركة المجتمع المدنى فى وضع ومناقشة ومتابعة سياسات الحكومة.

٧- إن ادماج حقوق الإنسان فى عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية لا يتضمن التعاون بين البرنامج الإنمائى ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان فقط، بل أيضاً التعاون بين كل وكالات الأمم المتحدة خلال خطة اصلاح الأمم المتحدة وخاصة وكالات التنمية والتمويل والمساعدة.

٨- توجيه اهتمام خاص للدول ذات الظروف الصعبة حيث مناطق النزاع أو العقوبات الدولية أو الانظمة غير الديمقراطية.

٩- وعلى المستوى العالمى أو صت الندوة بعدة توصيات أهمها: دعم واصلاح عمل وصلاحيات المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والربط بين مواثيق حقوق الإنسان والعمل الميدانى لوكالات الأمم المتحدة وتقوية العلاقات الوثيقة بين وكالات الأمم المتحدة للتنمية وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان . والسعى لاقناع كل دول العالم بالتصديق على مواثيق حقوق الإنسان.

وكذلك السعى لوضع أسس محاسبية وتقييمية لتطبيق معايير حقوق الإنسان ليس فقط فى مواجهة الحكومات بل أيضاً فى مواجهة مؤسسات التنمية والتمويل الدولية وسياساتها، وفى مواجهة الشركات عابرة القارات. وكذلك تأكيد التزامات ومسئوليات الدول المانحة للمساعدات والقروض فى تحقيق بيئة اقتصادية دولية مواتية لمصالح الدول الفقيرة، والدعوة إلى التخلى عن العقوبات وغيرها من الاجراءات السلبية وتبنى معايير إيجابية مشجعة لمزيد من الالتزام بحقوق الإنسان.

## المنظمة تشارك فى المؤتمر العربي لتنمية الوعي الصحي والبيئي المدرسي

عقد المجلس العربي للطفولة والتنمية مؤتمراً تحت عنوان «تنمية الوعي الصحي والبيئي المدرسي فى البلاد العربية» بالقاهرة خلال الفترة من ٢٣-٢٥ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٩ بهدف التخطيط لمشروع عربي للصحة المدرسية يبدأ فى العام ٢٠٠٠ لتنمية وتأصيل الوعي الصحي والبيئى المدرسي في البلدان العربية.

شارك فى المؤتمر ٨٧ مشاركاً ومشاركة من ١٨ دولة عربية يمثلون وزارات الصحة والتربية والتعليم والبيئة إلى جانب ممثلى الجمعيات الأهلية والمنظمات ذات الصلة على المستويين الاقليمي والدولي وممثلي وسائل الاعلام العربية. وقد شارك السفير ابراهيم علام المدير التنفيذى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والاستاذة توحيدة توفيق ممثلين عن المنظمة . أكدت المناقشات على أهمية دور المعلم وتكامل مفهوم الرعاية الصحية ، بحيث يشمل العناية بالبيئة، ودور المشاركة الشعبية وأجهزة الاعلام فى الارتقاء بمستوى الوعي الصحي لدى الأطفال . كما تم استعراض نماذج تطبيقية لمناهج الصحة المدرسية فى البحرين ومصر والسودان وفلسطين والجزائر.

أصدر المؤتمر عدة توصيات شملت ضرورة التنسيق عن الأدوار والجهود بين الوزارات والمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتكوين منظمة عربية للصحة والبيئة المدرسة على المستوى العربي، وانشاء بنك معلومات عربى وآلية لاعداد المعلين والفنيين، وتشجيع دعم البحوث وربطها بالواقع العملي وتعزيز المشاركة الايجابية للطفل وأفراد المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني فى هذا المجال.

## المؤتمر العاشر للمنظمة ...

بقية المنشور ص ١٦

.. ود. عزام التميمى الأمين العام لمنظمة «ليبرتى» ود. حبري عديد رئيس منظمة حقوق الإنسان فى القرن الافريقى، ود. صباح كاظم عن الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، وتمت تلاوة رسائل من الاستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ود. فيوليت داغر الأمين العام للجنة العربية لحقوق الإنسان(باريس).

وقد عقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها بعد انتخابها وقامت بتوزيع المسئوليات على النحو التالي:- د. عبد الحسين شعبان(رئيساً) د.مصطفى عبد العال(نائبا للرئيس)هشام الديوان(أمين سر) وعادل لطفى وعادل الحامدي وخديجة أية وحسن مكى(للمكتب الاعلامى والثقافى) اعلام أكرام وسيلفيا شكرجي ويوسف قنديل فى أعقاب انتخابها وعبد السلام حسن (مكتب أمانة السر) عاشور الشامى وهدى هنو وسعيد الحبشي(مكتب العلاقات) صباح المختار وياسين جامع(اللجنة القانونية) سناء الجيورى ونجلاء أبو طالب وسلوى الراهب(اللجنة المالية ) سهير سليمان (لجنة الدفاع عن المرأة والطفل)

## مستقبل عملية التسوية ...

بقية المنشور ص ١٦

وتاريخه وأفكاره، ثم تحدثت عن حكومته الائتلافيه والخطوط العامة لسياستها، وعن استراتيجية ايهود باراك وتحركاته على المسارات التفاوضية المختلفة، وتصوراته للتسويات مع الأطراف العربية، واتجاهاته بشأن حقوق الإنسان العربي. وانتهت الورقة بالتأكيد على أنه بعد مضى أكثر من مائة يوم على حكم باراك فإن أجواء التفاؤل التى صاحبت فوزه فى الانتخابات قد انحسرت، وتزايدت الشكوك فى حقيقة استعداده لإقامة سلام شامل وعادل فى منطقة الشرق الأوسط. فقد بدأت تتكشف الخطوط العامة للاستراتيجية التى ينتهجها بمباركة الإدارة الأدددزززمريكية، والتى لا تختلف أهدافها عما كان يمارسها سلفه نيتانياهو . إذ ان ثمة ثوابت قد استقرت فى سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية تتجاهل الشرعية الدولية وتتجاوز حتى ماعقدته مع السلطة الفلسطينية من اتفاقيات، وتقلص القضية فى إقامة كيان سياسى هزيل يتمتع بقدر من الحكم الذاتي على رقعة محدودة من الأراضى المحتلة. وسواء سمي هذا الكيان بالدولة أو أصبح كامل العضوية فى الأمم المتحدة، فإنه يظل ناقص السيادة وخاضعاً لسيطرة إسرائيل ومتطلباتها وأمنها ومصالحها. وتعكس لاءات باراك الأربع المعروفة هذه الثوابت.

ويتبع ايهود باراك لتحقيق الأهداف الإسرائيلية نفس تكتيكات سلفة من التنكر للاتفاقيات المعقودة والتفاوض لإدخال تعديلات عليها ثم التنفيذ الانتقائى لأحكام الاتفاقيات الجديدة ، أو فرض التفسيرات الإسرائيلية لهذه الأحكام وتعليق تنفيذها على مطالب اضافية يتقدم بها إلى السلطة الفلسطينية.

وأوضح السفير شاش أن السلطة الفلسطينية تجد نفسها فى موقف حرج لم تكن تتوقعه عندما عقدت اتفاق «أوسلو» مع الحكومة الاسرائيلية ، فميزان القوة شديد الاختلال لصالح إسرائيل وباراك يحاول اغراءها بإقامة دولة فلسطينية مقابل التنازل عن مواقفها فى قضايا التسوية النهائية، ويمضى متثاقلاً فى تنفيذ أحكام اتفاق «شرم الشيخ »فى الوقت الذى تستمر فيه عمليات الاستيطان الإسرائيلى لاقتطاع مزيد من أراضى الضفة والقطاع.

أما عن موقف باراك من استئناف المفاوضات مع سوريا، فقد أشارت الورقة الى انه يحاول التوصل لإطار اتفاق مع الجانب الفلسطيني بشأن قضايا التسوية النهائية بقصد التفرغ للمسار السوري وتعزيز موقفه التفاوضي مع سوريا والحصول منها على أقصى ما يمكن من ترتيبات أمنية وتطبيع للعلاقات بين البلدين ، ومن ثم اغلاق دائرة اتفاقيات السلام مع الدول المجاورة وإزالة العراقيل أمام هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط.

وقد أثرى النقاش والتعقيبات الورقة المقدمة من السفير شاش ، حيث أشار د. حسن نافعة إلى عدم اغفال أن باراك له عقلية علمية جادة، كما أكد السفير محمد صبيح وجود مخطط صهيونى أصبح معروف تجاه القدس والمستوطنات والسيطرة على المياة واللاجئين الفلسطينيين ، وفى مواجهة ذلك يجب أن يبقى الشعب الفلسطينى صامداً وحيا ويواصل نضاله. واشار صبيح إلى أن تصريح باراك بعدم قبول القرار ٢٤٢ وانه سوف يجرى استفتاء على التسوية النهائية يعنى أن المرجعية الدولية لا تساوى شيئا عنده.

كما اتفق السفير سعيد كمال مع السفير صبيح من أن الجيش الإسرائيلى هو الحاكم الفعلي وأن السياسيين هم مجرد جرسونات قد ينجحوا أو يفشلوا فيما يقرره الجيش.

وذكر السفير محمد زكريا اسماعيل أن هناك قصوراً عربياً واضحاً، ولكنه لم يشر إلى المسئول عن هذا القصور الذى يحول دون انعقاد قمة عربية للرؤساء والملوك والامراء العرب . وقال أنه من الغريب أن نجد فى العالم العربى من يبرر موقف موريتانيا إزاء التطبيع مع إسرائيل.

وبالنسبة للموقف السوري أكد السفير زكريا اسماعيل وجود « ورقة رابين» التى تتضمن وعد رابين بالانسحاب الكامل من الجولان، كما أكد على تلازم المسارين السوري واللبنانى . وفى نفس الإطار، تحدث السفير اللبنانى عن ثبات السياسة اللبنانية والتمسك بالقرار رقم ٤٢٥ وتلازم المسارين السورى واللبنانى.

كما تحدث السفير سعيد كمال عن ضرورة وجود غطاء عربى قوي مع الاعتراف بأن لكل ورقة خصوصيتها.

كما أكد سفير السودان على ضرورة تدعيم دور مؤسسات المجتمع المدنى العربى.

## المنظمة تستقبل وفدا...

بقية المنشور ص ١٦

واستعرض امين عام المنظمة مع الوفد المساعي التي بذلتها المنظمة فى هذه القضية المؤسفة ،واستعدادها المستمر لطرق كل السبل لتحريكها ، ومن بينها المساهمة فى تعزيز فكرة الوسيط الدولي، والقيام بدور مباشر فى هذا الشأن ، لكنه أوضح أن نجاح فكرة الوسيط الدولي تتوقف علي موافقة الحكومتين الكويتية والعراقية علي مهمته، وهو ما يحتاج إلي استطلاع رأي الحكومتين بالضرورة.

وتم الاتفاق على تبادل المعلومات المتوافرة حول المرتهنين والمحتجزين، واختيار عدد من الحالات التى تتوافر معلومات مؤكدة عن وجودهم فى العراق للتركيز عليها فى البداية، واستطلاع رأي الحكومتين الكويتية والعراقية فى الاقتراح الخاص بالوسيط الدولي. وقد نظمت المنظمة للوفد لقاءات مع الهيئات الحزبية والشعبية شملت، لقاءات قيادات الحزب العربى الناصري، وحزب التجمع، وحزب الوفد، واتحاد المحامين العرب، واللجنة المصرية للتضامن. كما التقى الوفد خلال زيارته للقاهرة، وبعض المسئولين السياسيين ود.عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية.

## و المنظمة تشارك فى مؤتمر الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب

وبناء على دعوة من الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، شاركت المنظمة فى المؤتمر العاشر للاتحاد، الذى عقد فى دمشق خلال الفترة من ١٩٩٩/١٢/٢-١١/٢٩ ، ومثلها الاستاذ ياسر حسن عضو مجلس الأمناء.

وقد انعقد المؤتمر تحت شعار «قوة العمال العرب في وحدتهم لمجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية» وناقش اضافة الى تقارير النشاطات حول الاوضاع النقابية العربية الدولية، تقريرا اقتصاديا- اجتماعيا يسلط الضوء على واقع الاقتصاديات العربية والتحديات التى تواجهها فى ظل آليات العولمة والادماج القسري الذي تتعرض له وسبل تفعيل الدور الاقتصادى والاجتماعى للنقابات العربية. كما ناقش المؤتمر مستقبل الحركة العمالية في ظل التحولات المتسارعة عشية الألفية الثالثة، وقام بتكريم قدامى النقابيين العرب وانتخاب الأمين العام والهيئات التنفيذية للاتحاد.

دعا أ. ياسر حسن ممثل المنظمة المؤتمر لاعتماد العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن آليات عمل الاتحاد فى أدائه لرسالته، وفى مواجهة التحديات الواردة مع تحديات العولمة، كما ثنى على دعوة الاستاذ حسن جمام أمين عام الاتحاد بالاهتمام بعمل المنظمات الأهلية العربية، وانشاء المركز العربى للحريات النقابية، وجدد دعم المنظمة لتزسيس هذا المركز.

فى ختام المؤتمر جدد الموتمر انتخاب الأمين العام الاستاذ حسن جمام، كما أدخل تغييرا بسيطا على الهيئة التنفيذية.

## اتحاد المحامين الشبان فى الدقهلية يؤسس لجنة للحريات وحقوق الإنسان

ألقى الاستاذ محمد فائق الأمين العام محاضرة حول «حقوق الإنسان» فى مقر نقابة المحامين بالمنصورة. نظم اللقاء لفيف من محامى الدقهلية وقدم له المحامى محمد حسين شلبى الذى عرف بطبيعة هذا التجمع، وأعقب المحاضرة حوار موسع مع المشاركين تناول مختلف قضايا حقوق الإنسان على الساحتين المصرية والعربية وأزمة نقابة المحامين المصرية، وسبل المشاركة الشعبية فى تعزيز حقوق الإنسان فى مصر، ومساندة حقوق الشعب الفلسطينى، ورفع الحصار عن العراق.

فى ختام الحوار أعلن اتحاد المحامين الشبان فى الدقهلية تأسيس لجنة للحريات وحقوق الإنسان ، واتفق على أن تتابع الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان مع المكتب التنفيذى لاتحاد شباب محامى الدقهلية تنظيم دورة تدريبية للمحامين الشبان فى مجال حقوق الإنسان.

## والمستشار القانونى للمنظمة يشارك فى احتفالات مرور خمسين عاما على توقيع اتفاقيات جنيف

كما شارك السفير طاهر شاش المستشار بالمنظمة فى المؤتمر الذى عقدته وزارة العدل المصرية فى القاهرة من ١٤- ١٦ نوفمبر /تشرين الثانى بمناسبة مرور ٥٠ عاما على توقيع اتفاقيات جنيف بشأن القانون الدولي الإنسانى، وتقدم إلى المؤتمر بورقة عن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين فى وقت الحرب وانتهاكات إسرائيل لأحكامها فى الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

## الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تحتفل بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

نظمت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان خلال الفترة من ٤-٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ احتفالاً موسعاً بمناسبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تضمن الاحتفال إقامة معرضاً للصور الفوتوغرافية والتشكيلية وآخر للكتب والدوريات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان.

كما تضمن الاحتفال تنظيم عدة حلقات نقاشية حول مستقبل حقوق الإنسان والطفل العربى فى الألفية الثالثة، ومستقبل الاعلام العربى ودورة فى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقد أكد الاستاذ جاسم القطامى رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان فى لقاؤه بالصحفيين عقب افتتاح الاحتفالية على أن قرار مجلس الوزراء يمنع اشهار جمعيات نفع عام جديدة منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن هو قرار غير دستورى ومخالف للقانون، ودعا مجلس الأمة الكويتى إلى استخدام صلاحياته وإلغاء هذا القرار وغيره من القوانين الأخرى المشابهة له والتى لم تعد تتوافق مع روح العصر.

# من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

## مستقبل عملية التسوية: مائة يوم من حكم باراك.. ندوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان يوم ١٧ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٩ ندوة حول «مستقبل عملية التسوية: مائة يوم على حكم باراك» حضرها العديد من السفراء والدبلوماسيين العرب والمفكرين والشخصيات العامة من المهتمين بمسار ومستقبل عملية التسوية. وقد أفتتح أ. محمد فائق الأمين العام للمنظمة أعمال الندوة بكلمة أكد فيها على أنه بعد ١٠٠ يوم من حكم باراك، اتضح أنه لايختلف كثيراً غن سلفه نتانياهو، وان مصالح إسرائيل ليست رؤى جماعات حزبية وانما هى رؤية وسياسة ثابتة. فقد يكون باراك ابتعد عن وقاحة الكلام التى انتهجها نتانياهو ولكنه لم يبتعد عن وقاحة الفعل التى هى جوهر السياسة الإسرائيلية. فإسرائيل تعقد الاتفاقيات لتحصل على تنازلات ، ثم لا تنفذ التزاماتها. وأصبحت كل اتفاقية تحتاج لتنفيذها إلى إتفاقية جديدة، تحصل إسرائيل بموجبها على تنازلات جديدة.

وأكد الأمين العام على أن مرحلة التسوية النهائية تحتاج حرص شديد حيث أن مانخسره على مائدة التفاوض نفقده إلى الأبد لاننا نفقد شرعيتنا، كما أن التنسيق العربى ضرورة لاغنى عنها فى هذه المرحلة تدعيما للدور العربى فى التفاوض. وكذلك أكد الأمين العام على ضرورة الحد من ظاهرة الهرولة وتعزيز مقاومة الاحتلال الإسرائيلى بكل الطرق.

كما عرض السفير طاهر شاش الورقة الأساسية للنقاش تحت عنوان «مستقبل التسوية: مائة يوم من حكم باراك » تناول فيها مواقف وتحركات باراك خلال هذه الفترة بهدف التعرف على استراتيجيته حول إقامة السلام مع العالم العربي، ومحاولة استشراف المستقبل فيما يتعلق بمدى نجاحه ....فى التوصل لتسويات من شأنها إنهاء الصراع العربى– الإسرائيلى. وبدأت الورقة بالتعرف على شخصية رئيس الوزراء الإسرائيلى

(تتمة الموضوع ص ١٤)

## المنظمة تستقبل وفدا من جمعية أهالى الأسرى والمرتهنين والمحتجزين الكويتين

استقبلت المنظمة يوم ١٥ نوفمبر/ تشرين الثانى، وفداً من جمعية «أهالى المرتهنين والمحتجزين الكويتيين» ضم الأساتذة عبد العزيز ثنيان المشاري رئيس مجلس الإدارة ورئيس الوفد ، وممدوح عبد الله المطيرى أمين السر العام، وجمال محمد الدوسري أمين الصندوق، لبحث تعزيز الجهود الرامية لاجلاء مصير المفقودين الكويتيين فى العراق واطلاق سراح الأسرى منهم.

عرض الوفد التطورات الحديثة التى طرأت على مشكلة المرتهنين والمحتجزين الكويتين ، وحجم المعاناة الذي تسببه هذه المشكلة لأسرهم وذويهم، والحاجة الملحة إلي مبادرات جديدة لتحريك القضية ، خاصة بعد توقف اللجان الفنية لأكثر من سنة، واقتصار مشاركة ممثلي العراق على اجتماعات جنيف. وطرح فكرة إجراء مساعي لتعيين وسيط دولي لمتابعة القضية، وتساءل عن مدى إمكانية مساهمة المنظمة فى هذه الجهود.

(تتمة الموضوع ص ١٤)

## المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا تعقد مؤتمرها العاشر

اختتم المؤتمر العاشر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا أعماله فى لندن يوم ١٢ نوفمبر/تشرين الثانى، واختار مجلساً إستشارياً موسعاً ضم خمسة وعشرين عضواً من الكفاءات والشخصيات العربية البارزة. كما انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة.

وقد أُفتتح المؤتمر بكلمة د. عبد الحسين شعبان دعا فيها إلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، كما أُلقيت عدة كلمات فى المؤتمر من السادة أورديس حمد عن الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية–قسم الشرق الأوسط.

(تتمة الموضوع ص ١٤)


**المنظمة العربية لحقوق الانسان**

**تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة**

**رئيس المنظمة:** أ. جاسم القطامى

**الأمين العام:** أ. محمد فائق

**المقر الرئيسى:** ٩١ شارع الميرغنى ــ مصر الجديدة، القاهرة ١١٣٤١ جمهورية مصر العربية

**ت:** ٤١٨١٣٩٦ ــ ٤١٨٨٣٧٨

**تليفاكس:** ٤١٨٥٣٤٦

**بريد الكترونى:**
AOHR @ Link Com.Eg.

**صفحة الانترنت:**
http: //www. LINK. COM.eg/ Member/AOHR

**الاشتراكات السنوية للعضوية:**

الكويت ١٥ دينار
الأردن ١٠ دينار
مصر ٣٠ جنيه
المغرب ١٠٠ درهم
تونس ١٠ دينار
بقية الأقطار ٣٠ دولار أمريكى

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة العربية إلى البنك العربى المحدود – جنيف
Arab Bank Ltd. Switzerland
Account 201738
أو البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى
Alwatany Bank of Egypt/ – ٥٨١٨٣٥
Sarwat, Account 581835